الأمم المتحدة

A/72/274

الجمعية العامة

Distr.: General
2 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

كان الانخفاض الذي طال أمده في التجارة العالمية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ولا يزال مدعاة للقلق البالغ. وهو لا يؤثر تأثيرا مباشرا على آفاق التنمية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم فحسب، بل تصاحبه كذلك تساؤلات متزايدة حول الانفتاح في مجالات التجارة والهجرة والعولمة برمتها.

ويسلط هذا التقرير الضوء على الاتجاهات الحديثة السائدة في مجالات التجارة والسياسة التجارية والنظام التجاري، مع تركيز خاص على معالجة أسباب الاستياء تجاه التجارة، وعلى التدابير التي يتخذها راسمو السياسات من أجل ضمان انتشار المكاسب المحققة من التجارة على رقعة أوسع نطاقا، وعلى الكيفية التي يمكن بها للنظام التجاري الدولي أن يواجه هذه التحديات، وأن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أعد هذا التقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عملا بالفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ٧١/٢١٤.

* A/72/150.

17-13248 (A) 160817 230817

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في عام ٢٠١٥، اعتمد المجتمع العالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي شملت إجراءات ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية لرواج التجارة العالمية. وينبغي التعامل مع هذه الخطة بوصفها أساس بناء مستقبل السياسة التجارية. فحالة عدم التيقّن التي تشوب الاقتصاد العالمي والحاجة إلى استراتيجيات إنمائية أكثر شمولا للجميع وأكثر استدامة تتطلبان التزامات أقوى في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي. ويثير ذلك شواغل رئيسية حول كفاية القواعد والاتفاقات التجارية الدولية القائمة لهذا الغرض أو وجوب تعزيزها. ونظرا إلى أن التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لا يمكن إرجاؤها، فمن المهم ألا يقتصر تحسين النظام التجاري على الإنجاز فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، بل يشمل أيضا النمو الشامل للجميع والمستدام، والحد من الفقر، وزيادة الرفاه.

ثانيا – الاتجاهات السائدة في التجارة

٢ – تشكل الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ نقطة انقلاب في تاريخ التجارة العالمية الحديث نحو ”حالة طبيعية جديدة“ للاقتصاد العالمي، لكن هذه الحالة الطبيعية لا تزال في حاجة إلى التعريف. فبعد العولمة المفرطة التي شهدها عِقد تسعينيات القرن العشرين ومطلع العقد الأول من الألفية الثانية، عانى الاقتصاد العالمي من واحدة من أشد حالات الكساد في التاريخ. ورغم الانتعاش السريع الذي حدث في عام ٢٠١٠، بدأ الاقتصاد العالمي يفقد زخمه بعد ذلك، وقد خابت الآمال في عودته إلى اتجاهات ما قبل الأزمة. فقد انخفضت أسعار السلع الأساسية، وكذلك السلع المصنعة، لكن بدرجة أقل، مما تسبب في انكماش القيمة الاسمية للتجارة انكماشا كبيرا. وتأثر حجم التجارة في حد ذاته، وللمرة الأولى، خلال ١٥ سنة، انخفض النمو التجاري الحقيقي إلى ما دون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم[(١)]. ويعرض هذا الفصل أحدث الإحصاءات التجارية، ويسلط الضوء على الأسباب الرئيسية لهذه الاتجاهات.

ألف – القوى المحركة والاتجاهات العالمية والتنوعات الإقليمية

٣ – من المسلم به على نطاق واسع أن التجارة تتأثر، في الأجل الطويل، بعوامل هيكلية مثل المزايا النسبية. لكن في الأجل القصير، تكون القوى الرئيسية المحركة للتجارة هي الطلب على الواردات والتغيرات في السياسات التجارية. ويستعرض هذا الفرع التغييرات الرئيسية في الطلب الفعلي على الواردات، الذي قيدته في الآونة الأخيرة العوامل ذات الأثر المختلف باختلاف المنطقة. ويعرض الجدول ١ التدهور الإقليمي في القوى المحركة للطلب، بعد معدلات النمو القوية التي سُجِلت في عام ٢٠١١، بما في ذلك الانكماش الواسع النطاق الذي وقع في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

(١) انظر أيضا: United Nations Conference on Trade and Development, “Key statistics and trends in international trade 2016: a bad year for world trade?”, 2016. وهو متاح على العنوان التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2016d3_en.pdf.

الجدول ١

الطلب على الواردات السلعية حسب المنطقة، الفترة ٢٠١١-٢٠١٦

(بالنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية على أساس القيم الاسمية الفصلية)

	الوزن	*معدلات النمو*					
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ [أ]
العالم[ب، ج]	١٠٠	١٩,٥	٠,٩	١,٦	٠,٦	-١٢,٤	-٣,٣
أمريكا الشمالية	١٧	١٥,٤	٣,٣	٠,١	٣,٣	-٤,٤	-٢,٩
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	٤	٢٣,٩	٣,١	٢,٩	-٣,٣	-١٦,٢	-١٥,٢
أوروبا[أ]	٣٨	١٧,٧	-٤,٣	١,٥	١,١	-١٣,٢	٠,٢
رابطة الدول المستقلة	٣	٣١,٤	٥,٨	٠,٧	-١١,١	-٣٣,٥	-٤,٤
أفريقيا	٢	٢١,٥	٣,٧	١,٠	٢,٢	١٣,٦	-٩,٩
الشرق الأوسط	٢	١٤,٧	٧,١	٢,٤	٢,٤	-٧,١	-٩,٧
آسيا[ب]	٣٢	٢٢,٨	٤,٢	٢,٠	-٠,٤	-١٣,٩	-٤,٩
البلدان الآسيوية المتقدمة النمو	٦	٢٢,٦	٤,٦	-٦,١	-٢,٠	-١٨,٢	-٦,١
البلدان الآسيوية النامية	٢٦	٢٢,٨	٤,٢	٣,٩	-٠,١	-١٣,٠	-٤,٧
الصين	٩	٢٥,٢	٤,٤	٧,٢	٠,٥	-١٤,٣	-٥,٩
البلدان الآسيوية النامية الأخرى	١٧	٢١,٦	٤,٠	٢,١	-٠,٤	-١٢,٢	-٤,٠

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد – منظمة التجارة العالمية ”واردات العالم من البضائع فصليا حسب المنطقة ومجموعة منتقاة من الاقتصادات“.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تشمل تعديلا للواردات داخل الاتحاد الأوروبي التي سجلت بأقل من الأعداد الحقيقية.

(ج) تشمل واردات كبيرة من أجل إعادة التصدير.

٤ - هذه الاتجاهات، ولا سيما في البلدان النامية، يمكن أن تفسرها التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية الدولية التي تؤثر على معدلات التبادل التجاري بين المستوردين. وقد توقفت لمدة وجيزة الفترة الطويلة من النمو المطرد في الأسعار من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١، التي تُدعى الدورة الكبرى للسلع الأساسية، بسبب أزمة الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الشكل ١ أدناه). ثم تجمدت الأسعار بعد عام ٢٠١١، وهبطت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، استقرت أسعار السلع الأساسية وانتعشت بعض الشيء في نهاية تلك السنوات، لكنها ظلت دون قيم عام ٢٠١١، وخاصة فيما يخص النفط والمعادن. وفي نهاية هذه الدورة، استمر ارتفاع سعر السلع الأساسية مقارنة بالسلع المصنعة التي تصدرها البلدان المتقدمة النمو عما كانت عليه في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية. وفي الواقع، حدت الزيادة في عدد المنتجين المنخفضي التكلفة والمكاسب الإنتاجية التي تتيحها التكنولوجيا وانتشار سلاسل القيمة العالمية من أثمان السلع المصنعة، ولا سيما في آسيا[٢]. بيد أن الانخفاض بنسبة تتألف من رقمين الذي حدث في أسعار السلع

(٢) United Nations Conference on Trade and Development, “Global value chains and development”, 2013, وهو متاح على العنوان التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diae2013d1_en.pdf.

الأساسية منذ عام ٢٠١١ قد تسبب في صدمات في معدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية المصدّرة للسلع الأساسية، ولا سيما البلدان المصدرة للطاقة (انظر الشكل ٢ أدناه)[٣].

الشكل ١

مؤشرات أسعار السلع الدولية، شهريا، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

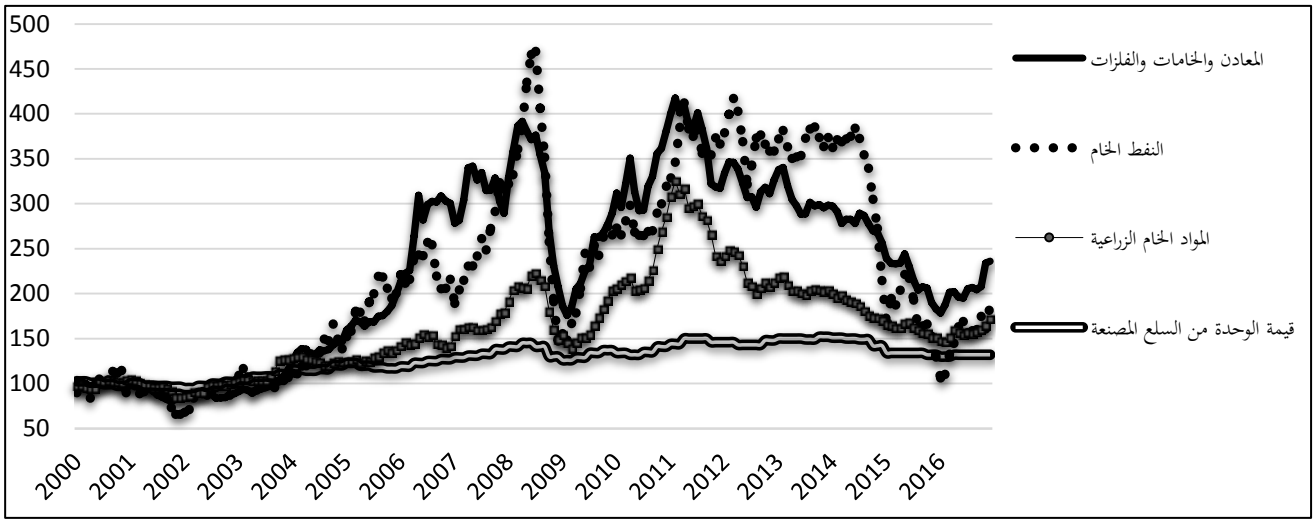

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: يستند مؤشر السلع المصنوعة إلى قيم وحِدات صادرات البلدان المتقدمة النمو.

الشكل ٢

مؤشرات معدلات التبادل التجاري حسب فئات منتقاة من المصدرين، الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

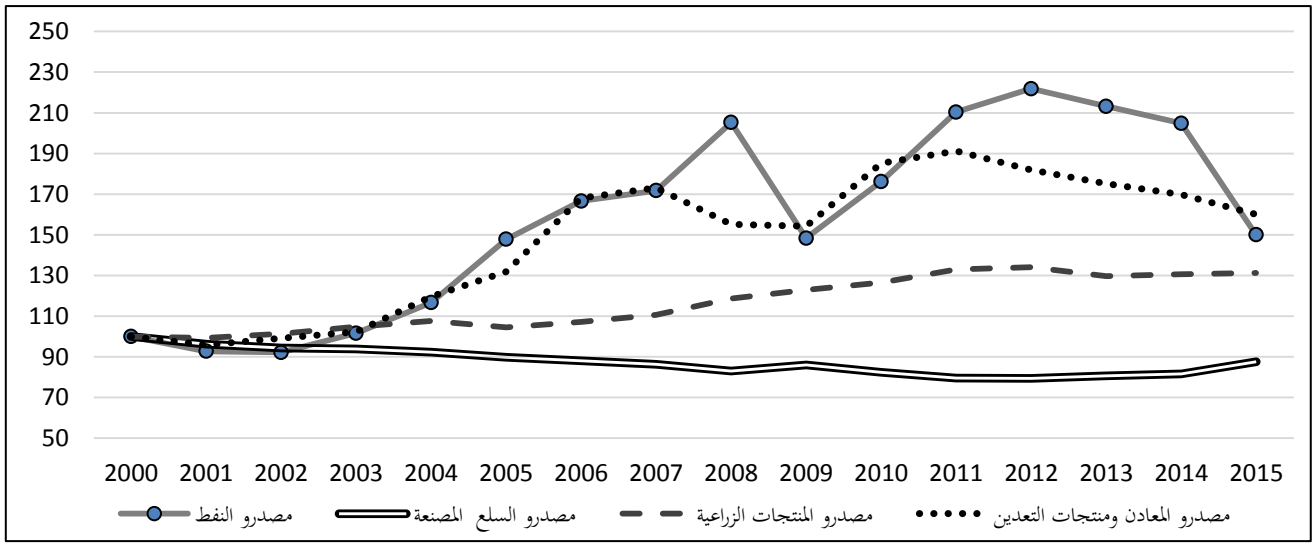

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

(٣) منذ عام ٢٠١١، شهدت البلدان المصدرة للنفط انخفاضا قدره ٢١ في المائة في معدلات التبادل التجاري. انظر: World Bank, “Commodity markets outlook”, January 2017. وهو متاح على العنوان التالي: http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

باء – أهي عودة إلى اختلال التوازن في التجارة؟

٥ – تختلف الآثار المترتبة على تباطؤ التجارة باختلاف المنطقة. فقد استطاعت بعض البلدان المحافظة على صادراتها، أو حتى التوسع فيها، في حين كان على البعض الآخر، لا سيما البلدان المصدرة للسلع الأساسية، مواجهة هبوط حاد في عائدات التصدير. وتعرضت اقتصادات أخرى، كانت أكثر تنوعا أو متخصصة في تصدير خدمات تجارية بدرجة أقل، للتباطؤ العالمي. ونتيجة لذلك، كانت ردود أفعال الموازين التجارية مختلفة اختلافا كبيرا. ويعرض الجدول ٢ تطور تدفقات تجارة البضائع بالقيمة الاسمية (الصادرات مضافة إليها الواردات)، وهو ما يمثل نحو ٨٠ في المائة من التجارة العالمية، والموازين التجارية (الصادرات مطروحة منها الواردات، في شكل نسبة مئوية من إجمالي التجارة).

الجدول ٢

معدل النمو السنوي لتجارة البضائع والموازين التجارية حسب المناطق، الفترة ٢٠١١-٢٠١٦

(النسب المئوية ومعدلات النمو السنوية على أساس القيم الاسمية الفصلية)

	متوسط معدل النمو السنوي للتجارة (الواردات مضافة إليها الصادرات، بالقيمة الاسمية، بدولارات الولايات المتحدة)						*المتوسط الفصلي لصافي الميزان التجاري للسلع (صادرات – واردات)/(صادرات + واردات)*					
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ (ب)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ (أ)
العالم (ب)	١٩,٧	٠,٧	٢,٠	٠,٥	-١٢,٨	-٣,٢	٠,٩	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٦	-٠,٧	-١,١
أمريكا الشمالية (ج)	١٥,٩	٣,٦	١,٠	٣,٢	-٦,٢	-٣,١	١٥,٢	-١٤,٨	-١٤,٥	-١٣,٦	-١٣,٧	-١٥,٦
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	٢٦,٠	١,١	٠,٤	-٤,٨	-١٨,٩	-١٠,٥	٠,٩	٢,٦	٠,٦	-١,٩	-٣,٦	-٦,٩
أوروبا	١٧,٨	-٣,٥	٣,١	-٠,٨	-١٢,٩	-٠,١	٢,٣	-٢,١	-١,٤	٠,٢	-٠,١	٠,٤
رابطة الدول المستقلة	٣٢,٧	٣,٨	-٠,٨	-٨,٤	-٣٢,٧	-١٠,٣	١٦,٥	١٧,٥	١٥,٦	١٤,١	١٧,٠	١٨,٢
أفريقيا	٢٣,٢	٠,٣	-٢,٧	-١,١	-٢٠,٧	-١٠,٦	٠,٥	١,٨	-١,٥	-٥,٤	-٨,٦	-١٧,٤
الشرق الأوسط	٢٧,٢	٤,٨	-١,١	-٢,٠	-٢١,٥	-٩,٦	٢٩,٨	٣٨,٦	٣٦,٧	٣٣,٦	٢٩,٤	١١,٨
آسيا (ب)	٢٠,٤	٣,٣	٢,٥	١,٠	-١٠,٧	-٤,٣	١,٩	-٠,١	-٠,٩	-٠,٥	٠,٩	٤,٥
البلدان الآسيوية المتقدمة النمو	١٧,٢	٠,٦	-٦,٩	-٢,٧	-١٥,٥	-١,٨	٤,٥	-٠,٢	-٤,١	-٥,٠	-٥,٨	-٢,٧
البلدان الآسيوية النامية	٢١,٢	٤,٠	٤,٦	١,٧	-٩,٧	-٤,٧	١,٣	٠,٠	-٠,٢	٠,٤	٢,٢	٥,٨
الصين	٢٢,٩	٦,٢	٧,٧	٣,٠	-٨,٥	-٦,٩	٥,٩	٤,١	٥,٧	٦,٢	٨,٦	١٥,٠
البلدان الآسيوية النامية الأخرى	٢٠,٢	٢,٥	٢,٧	٠,٨	-١٠,٨	-٣,٠	١,٤	-٢,٥	-٤,٠	-٣,٤	-٢,٢	-٠,٦

المصدر: استنادا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد – منظمة التجارة العالمية ”واردات العالم من البضائع فصليا حسب المنطقة ومجموعة منتقاة من الاقتصادات“.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تشمل الواردات المهمة المخصصة لإعادة التصدير والتجارة داخل المنطقة الواحدة.

(ج) لأغراض التحليل التجاري، تشمل البلدان الثلاثة الأطراف في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

٦ – كان الطلب على الواردات من البلدان الأوروبية ضعيفا على مدى عدة سنوات، وهو ما أثر على التجارة داخل الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص (انظر الشكل ٣). وقد حدت الصعوبات المالية وانخفاض النمو، وهما عاملان يؤثران على اقتصادات منطقة اليورو، من الطلب، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة

والانخفاض الإنفاق الخاص. ونظرا إلى ضعف الطلب في الاتحاد الأوروبي، أعيد توجيه صادرات ألمانيا إلى الشركاء التجاريين خارج الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفسر إعادة التوازن في التجارة في أوروبا التي انتقلت تدريجيا من تكبد عجز مقداره ٢ في المائة إلى تحقيق فائض مقداره أقل من ٠,٥ في المائة، على النحو الموضح أدناه.

الشكل ٣

تجارة البضائع والميزان التجاري، أوروبا، ٢٠١١-٢٠١٥

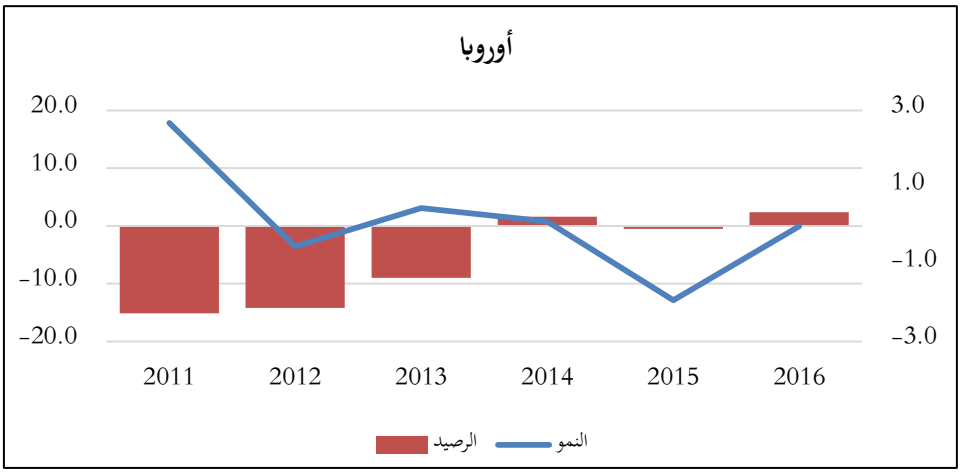

٧ - وقع نمط مماثل، لكنه أقوى، في البلدان الآسيوية النامية (انظر الشكل ٤)، لا سيما بفعل تأثير الصين (انظر الجدول ٢ أعلاه). وهبط الطلب الصيني على الواردات بالقيمة الاسمية، بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية المستوردة والتحركات الأطول أجلا المتمثلة في الاستعاضة عن الواردات بسبب تحديث القطاع الصناعي الصيني. وإضافةً إلى ذلك، شهدت جمهورية كوريا نموا سريعا في الصادرات المصنعة في عام ٢٠١٥، مع استفادتها من الأسعار المنخفضة للواردات. وعلى الرغم من تضرر بعض البلدان الآسيوية النامية الكبيرة، مثل إندونيسيا، بالهبوط في أسعار السلع الأساسية، فقد ارتفع متوسط الفائض في الميزان التجاري للمنطقة ارتفاعا كبيرا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث بلغ نحو ٦ في المائة من التدفقات التجارية.

الشكل ٤

تجارة البضائع والميزان التجاري، البلدان الآسيوية النامية، ٢٠١١-٢٠١٥

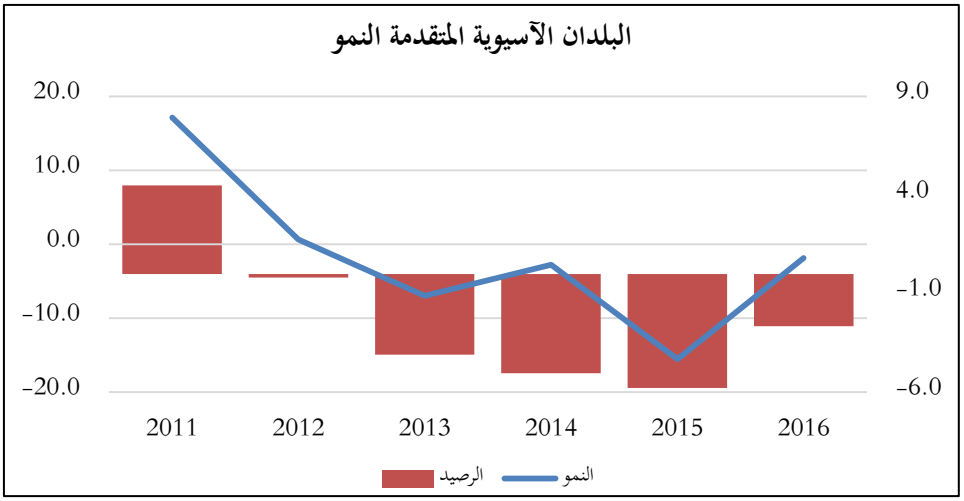

٨ - وكانت الصدمة في معدلات التبادل التجاري التي عانى منها مصدرو السلع الأساسية واسعة النطاق، إذ شملت المصدرين من البلدان ذات الدخل المرتفع (بلدان الخليج)، و"الاقتصادات الناشئة" الكبيرة (مثل البرازيل والاتحاد الروسي)، وأقل البلدان نموا (مثل أنغولا). وأدى انخفاض الريع، وهو في كثير من الأحيان أهم مصدر للإيرادات لهذه الدول، إلى الحد من الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى آثار شبيهة بالكساد على الاقتصاد الأوسع نطاقا.

٩ - وكانت أفريقيا أكثر تضررا بالصدمة التي حدثت في معدلات التبادل التجاري بسبب اعتمادها الأكبر عموما على صادرات السلع الأساسية (انظر الشكل ٥). وشعرت أشد البلدان فقرا على وجه الخصوص بالقيود المفروضة على السيولة من العملة الصعبة. وفي أنغولا، أُضعفت القدرة على الاستيراد إلى حد كبير بسبب النقص في العملة الصعبة. أما نيجيريا، ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا، فقد دخلت في مرحلة كساد في عام ٢٠١٦، مع انكماش النمو بنسبة ١,٥ في المائة.

الشكل ٥

تجارة البضائع والميزان التجاري، أفريقيا، ٢٠١١-٢٠١٥

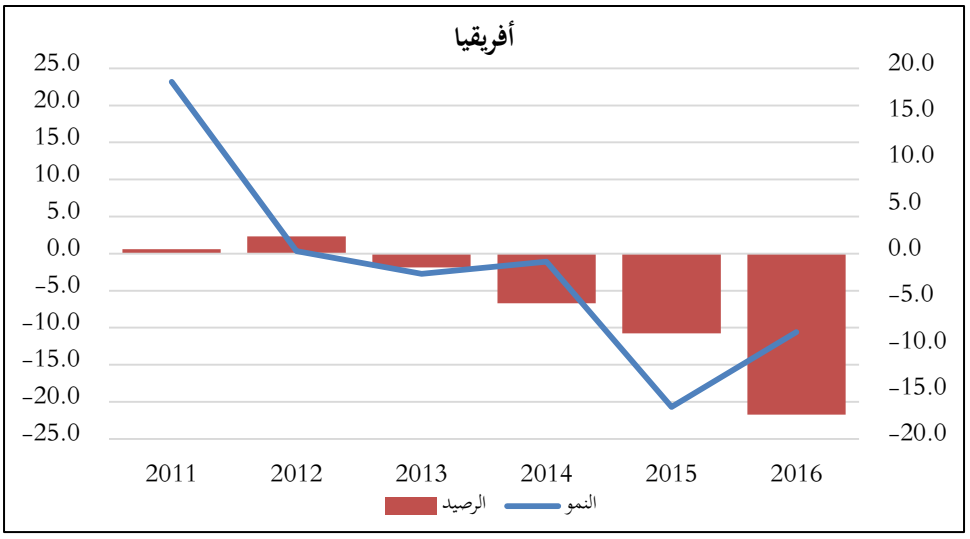

١٠ - وحتى بالنسبة إلى المصدرين الأكثر تنوعا، كانت الصدمة شديدة للغاية: فما فتئت أمريكا الجنوبية (انظر الشكل ٦)، التي زادت من اعتمادها على الصادرات الأولية أثناء الدورة الكبرى للسلع الأساسية، تعاني من الضغوط الشبيهة بالكساد على القطاع الخارجي، وهو ما أثر بدوره على بقية قطاعات الاقتصاد المحلي.

الشكل ٦

تجارة البضائع والميزان التجاري، أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ٢٠١١-٢٠١٥

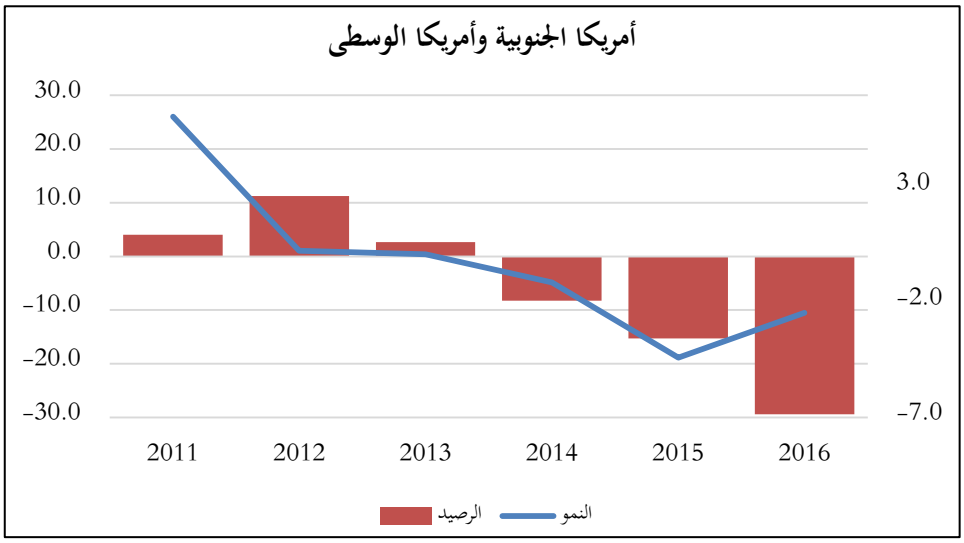

١١ - تختلف حالة رابطة الدول المستقلة عن حالة البلدان الأخرى المصدرة للسلع الأساسية. فعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية، استمر تمتع المنطقة بفائض تجاري كبير: أعلى من ١٥ في المائة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (انظر الشكل ٧). ويُعزى ذلك إلى التعديلات الكبيرة في الواردات التي شهدها عام ٢٠١٥ (انظر الجدول ١ أعلاه)، مما أدى إلى انخفاض في الصادرات والواردات معا بنسبة ٣٠ في المائة، وهي أكبر نسبة شهدتها المناطق المختلفة. وعلاوةً على ذلك، لم يتسبب بعد انخفاض أسعار السلع الأساسية في ارتفاع الطلب على هذه المنتجات.

الشكل ٧

تجارة البضائع والميزان التجاري، رابطة الدول المستقلة، ٢٠١١-٢٠١٥

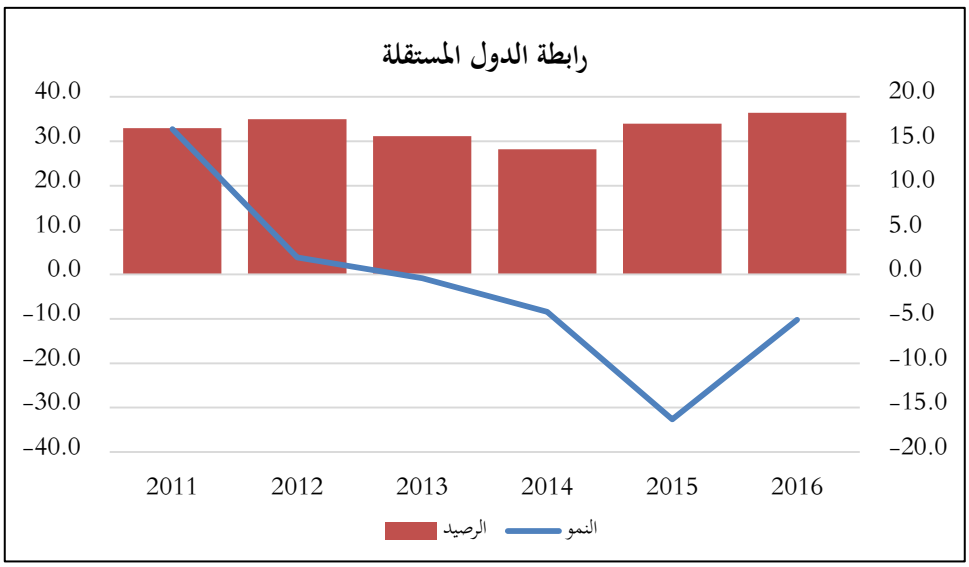

١٢ - وفي البلدان المتقدمة النمو في آسيا والمحيط الهادئ (انظر الشكل ٨)، لم تتبلور مستردات التجارة في شكل زيادة كبيرة في الواردات، وانخفض صافي الطلب على البضائع من هذه المنطقة في عام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال، تحولت اليابان من رصيد سلبي إلى رصيد إيجابي للميزان التجاري بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

الشكل ٨

تجارة البضائع والميزان التجاري، البلدان المتقدمة النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١١-٢٠١٥

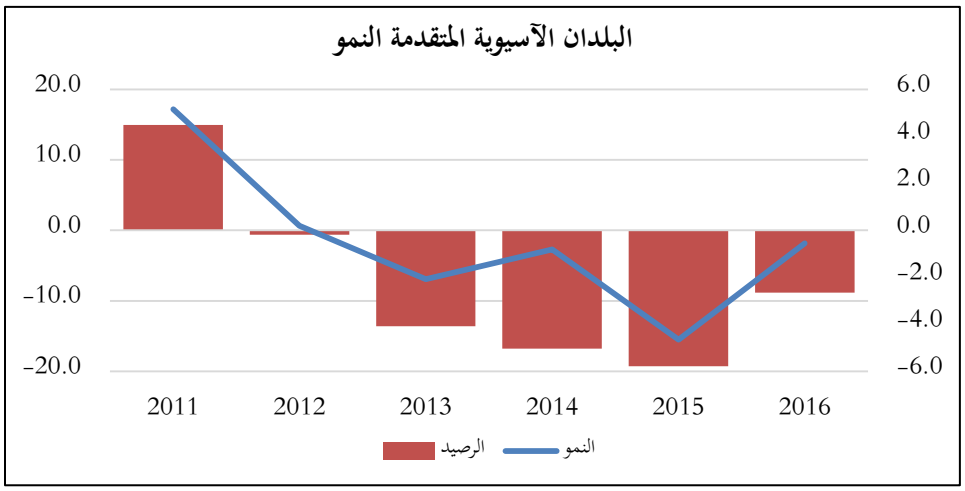

١٣ - وفي الواقع، لم يظهر سوى عدد قليل من الإشارات الإيجابية من ناحية الطلب في أي منطقة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي أمريكا الشمالية، زاد العجز التجاري النسبي في سياق انخفاض التجارة. وتعكس هذه النتيجة اتجاهين مختلفين، لكنهما مترابطان (انظر الشكل ٩). وحتى مع النمو القوي في فرص العمل في الولايات المتحدة، ظل الطلب على الواردات ضعيفا خلال معظم عام ٢٠١٦، مما أسفر عن انخفاض بنسبة ١,٦ في المائة في العجز في الميزان التجاري للبضائع. وعلى العكس من ذلك، زادت الواردات الصافية الكندية والمكسيكية، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل ٩

تجارة البضائع والميزان التجاري، أمريكا الشمالية، ٢٠١١-٢٠١٥

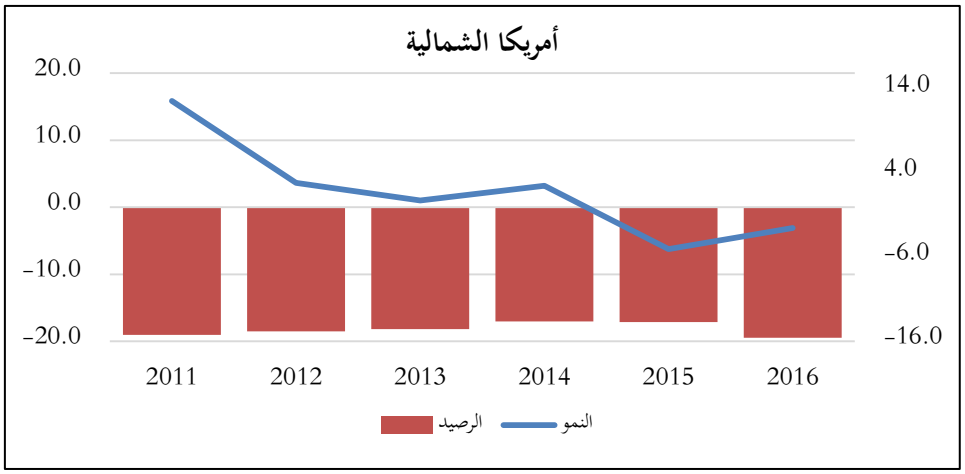

جيم – التجارة في الخدمات

١٤ – تبدو التجارة في الخدمات التجارية (نحو ٢٢ في المائة من مجموع التجارة) أقل تقلبا مقارنةً بالتجارة في البضائع، إلا أنها لا تزال مرتبطة بتلك التقلبات بسبب التعرض المشترك لدورة الأعمال التجارية العالمية ولآثار أسعار الصرف والطلب. وعانت التجارة في الخدمات التجارية من انخفاض بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٥، لكنها بقيت مستقرة نسبيا خلال عام ٢٠١٦. وتسعى البلدان، على نحو متزايد، إلى الاستفادة من اقتصاد الخدمات والتجارة فيها دعما للتحول الهيكلي من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة[٤]. وعلاوةً على ذلك، يتطلب تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة حصول الجميع على الخدمات الضرورية والهياكل الأساسية، بما في ذلك الصحة والتمويل والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

الجدول ٣

التجارة في الخدمات التجارية حسب المنطقة، ٢٠١١-٢٠١٦

(التغير النسبي على أساس القيم الاسمية)

	صادرات الخدمات التجارية						*واردات الخدمات التجارية*					
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ (أ)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ (أ)
العالم	١٢,٢	٢,٧	٦,٦	٦,٣	-٥,٥	٠,١	١١,٩	٣,٦	٦,١	٧,٣	-٥,٩	٠,٥
أمريكا الشمالية	١١,٢	٤,٦	٦,٨	٥,٥	٠,١	٠,٥	٧,٩	٤,٥	٢,٧	٣,٦	-٠,٣	٢,٢
أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى	١٤,٤	٥,٨	٢,٤	٢	-٤,٤	-٠,١	١٩,٨	٦,٥	٥,٩	١,٢	-١١,٨	-٤,٨
أوروبا	١٢,٦	٠	٨,١	٧,٣	-٨,٩	-٠,٣	١٠,٣	-١,١	٧,٩	٧,٢	-٧,٢	١,١
آسيا	١٢,٧	٥,٣	٤,٧	٦,٩	-٣,٢	-٠,٩	١٤	٨,٣	٤,٩	١١	-٣	٢,٦
مناطق أخرى (ب)	٨,٨	٦,٥	٥	١,٤	-٣,٤	-٠,٦	١٥,٦	٨	٦,١	٥,٢	-١١,٨	-٧,٤

المصدر: تقديرات استنادا إلى إحصاءات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية الفصلية القصيرة الأجل.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تشمل بلدانا من أفريقيا، ورابطة الدول المستقلة، والشرق الأوسط.

١٥ – وشهدت أفريقيا والشرق الأوسط وبلدان رابطة الدول المستقلة أكبر انخفاض (٠,٦ في المائة للصادرات و ٧,٤ في المائة للواردات)، وهو ما يُعمق التدهور الذي حدث في عام ٢٠١٥ (انظر ”مناطق أخرى“، الجدول ٣). وسببت الانخفاضات في النقل والخدمات المالية والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية انكماشا في صادرات أمريكا الشمالية. وانخفض فائض الولايات المتحدة في التجارة في الخدمات بنسبة ٥,٥ في المائة نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الطلب على الواردات من أجل السفر، بما في ذلك السياحة والتعليم. وركدت صادرات أوروبا، نظرا إلى تراجع صادرات النقل والسفر والخدمات المالية، مثلما فعلت صادرات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، على الرغم من ارتفاع إيرادات السفر، وهي أهم فئة من فئات الخدمات للمنطقة. أما في آسيا، فقد أدى

(٤) TD/B/C.I/MEM.4/14.

النمو الكبير في السفر وخدمات التكنولوجيا المتطورة إلى تعويض الانخفاض في متحصلات النقل، وارتفع مجموع صادرات الخدمات التجارية بنسبة ١ في المائة. وشهدت آسيا أيضا أسرع ارتفاع في الواردات من الخدمات، بسبب ارتفاع مدفوعات المنطقة مقابل الخدمات التجارية الأخرى والسفر إلى الخارج. وللسنة الرابعة على التوالي، سجلت بلدان الشرق الأوسط أعلى نمو في الصادرات (٤ في المائة)، ويرجع الفضل في ذلك إلى قطاع النقل الجوي والسياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

دال – اتجاهات التجارة في أقل البلدان نموا

١٦ – الغرض من الغاية ١١ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة هو مضاعفة حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، يعوق التباطؤ في التجارة المسجل منذ عام ٢٠١١ الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وانخفضت صادرات أقل البلدان نموا من البضائع بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو ما سبب تراجعا أسرع من تراجع الصادرات العالمية. بل كانت أرقام عام ٢٠١٥ أكثر قتامة، إذ انخفضت هذه الصادرات بمقدار ٢٤ في المائة.

١٧ – ويعكس هذا الأداء اعتماد أقل البلدان نموا على تصدير الوقود ومنتجات التعدين، الأمر الذي لا يزال يتأثر سلبا بانخفاض الأسعار وتراجع الطلب. وفي واقع الأمر، لم تحقق نموا إيجابيا في ٢٠١٦ سوى أقل البلدان نموا من مصدري السلع المصنعة. وتتألف هذه البلدان أساسا من البلدان الآسيوية من أقل البلدان نموا المتخصصة في صادرات المنسوجات والملابس، حيث زادت صادراتها بنسبة ٩ في المائة.

١٨ – وفي عام ٢٠١٦، انخفضت الواردات من السلع إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٣ في المائة عقب انخفاض بلغت نسبته ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد أسفر هذا عن عجز قياسي في تجارة البضائع بقيمة ٨٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦، مقارنةً بـ ٨١ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وحتى البلدان المصدرة للنفط، وهي أقل البلدان نموا الوحيدة التي تسجل فوائض تجارية بانتظام، فقد سجلت عجزا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

١٩ – وانخفضت صادرات الخدمات من أقل البلدان نموا أيضا بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وسجلت البلدان الأفريقية من أقل البلدان نموا أكثر انخفاض حدةً خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (حوالي ٥ في المائة سنويا). وسارت واردات أقل البلدان نموا من الخدمات في الاتجاه نفسه، مع تناقص الواردات بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٦، عقب انخفاض بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢٠ – وقد استقرت، نتيجة لذلك، حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية من البضائع عند نسبة أعلى بقليل من ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. بل انخفضت حصتها في صادرات الخدمات التجارية، حيث بلغت ٠,٧ في المائة. واستمرار تباطؤ التجارة العالمية يعوق قدرة أقل البلدان نموا على تحقيق الغاية ١١ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، ويزداد الوضع تعقيدا بسبب تدني الوصول التفضيلي إلى الأسواق في بعض القطاعات الرئيسية.

٢١ – وتدعو الغاية ١٢-١ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وظلت التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات التي منشؤها في أقل البلدان نموا

ثابتة، أي دون ٢ في المائة في المتوسط. ومع ذلك يرتفع متوسط التعريفات الجمركية، في القطاعات الرئيسية مثل الملابس، بسبب استبعاد الملابس من النظام الذي تتبعه الولايات المتحدة وهو نظام الأفضليات المعمم للبلدان المنتجة (مثل بنغلاديش وكمبوديا) التي تسجل ميزة نسبية على غيرها من أقل البلدان نموا.

٢٢ - وحق الوصول التفضيلي إلى الأسواق الذي تمنحه البلدان المتقدمة النمو - وبعض البلدان النامية - لا يكفي لتمكين أقل البلدان نموا من تنويع صادراتها، ما لم يقترن بجهود وطنية ودولية ترمي إلى تعزيز القدرات التجارية واستغلال فرص الوصول إلى الأسواق. ويكتسي تيسير التجارة والنقل أهمية خاصة عندما يكون أحد الخيارات الرئيسية من أجل تنويع الصادرات بضم التصنيع هو الانضمام إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية[٥]. وفي الواقع، يرجع الفضل في التحسن النسبي في أداء صادرات أقل البلدان نموا في آسيا منذ عام ٢٠١١ إلى التنويع من خلال سلاسل القيمة العالمية في مجالي المنسوجات والملابس.

الشكل ١٠

متوسط التعريفات الجمركية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من أقل البلدان نموا

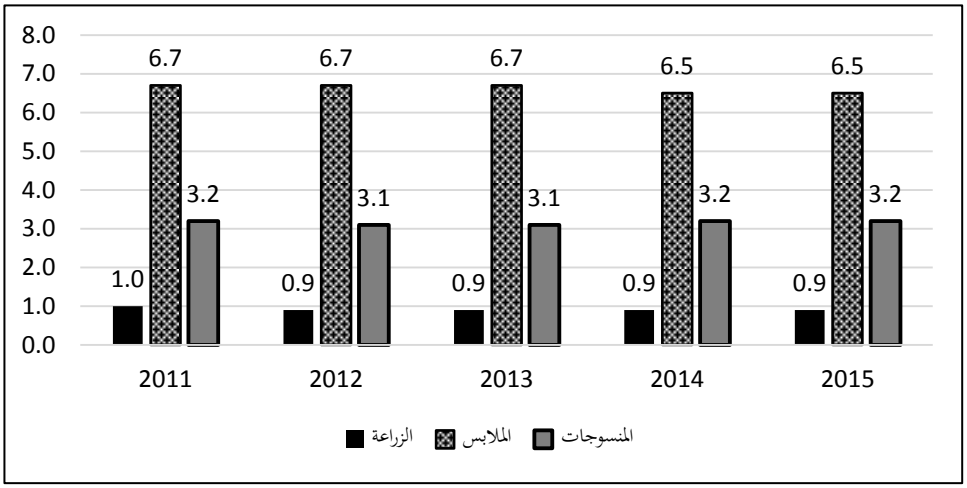

المصدر: مساهمة مركز التجارة الدولية/الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية في تقرير الأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة، آذار/مارس ٢٠١٧.

ملاحظة: ترد الرسوم الجمركية بحسب السعر في شكل نسب مئوية.

هاء - الوصول إلى الأسواق والسياسة التجارية

٢٣ - كثيرا ما تُعتبر سياسة الحماية وسيلة سهلة وشائعة لمواجهة حالات الكساد في الداخل، حتى لو ثبت أنها خاطئة كما يحدث في العادة. وفي الواقع، من أجل تجنب ذلك النوع من سياسات علاج الاقتصاد بإضرار الجيران التي حطمت الاقتصاد العالمي في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، أكدت مجددا مجموعة العشرين، في اجتماعها الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، التزامها بالامتناع عن وضع حواجز

(٥) H. Escaith and B. Tamenu, "Surfing on the tide? Least-developed countries trade during the great global transition", *Theoretical and Practical Research in Economic Field*, Vol. V, (summer 2014).

جديدة أمام الاستثمار أو التجارة في السلع والخدمات، أو فرض قيود جديدة على الصادرات، أو تنفيذ تدابير لا تتماشى مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية لحفز الصادرات.

٢٤ - بيد أن الثقة في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح تآكلت تدريجيا. وقد توقفت جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي عقدتها منظمة التجارة العالمية مع الأزمة العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وانتهى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ دون إعادة تأكيد اختتام الجولة التي بلغت من العمر ١٤ سنة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أشار اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين، بعد مرور أقل من ١٠ سنوات على الالتزام الذي قطعوه، إلى أهمية التجارة للاقتصاد العالمي، ومع ذلك، استبعدوا الصيغة التي تعد بـ ''مقاومة جميع أشكال سياسة الحماية''.

١ - التدابير التنظيمية والتدابير غير التعريفية

٢٥ - تُفيد التقديرات أن التدابير غير التعريفية أكثر تقييدا من التعريفات الجمركية المطبقة حاليا بمقدار يتراوح من مرتين إلى أربع مرات. وتواجه الصادرات الزراعية للبلدان المنخفضة الدخل، على وجه الخصوص، مكافئات قيمية تتخطى ٢٠ في المائة[٦]. وسيؤدي القضاء على الآثار التجارية التشويهية المترتبة على التدابير غير التعريفية إلى زيادة صادرات أقل البلدان نموا إلى مجموعة العشرين بنحو ٢٣ بليون دولارا[٧].

٢٦ - وتبعث الأرقام المتاحة بإشارات متضاربة بشأن التطورات الأخيرة في السياسات التجارية. فبعد الذروة التي حدثت في عام ٢٠١١، والانتعاش الذي حدث في عام ٢٠١٥، استقر تواتر تطبيق التدابير التقييدية عند نحو ١٥ تدبيرا جديدا في الشهر في عام ٢٠١٦) (انظر الشكل ١١)[٨]. ولئن كان هذا التواتر يمثل انخفاضا مقارنة بالذروة التي حدثت في عام ٢٠١٥، فقد أُلغي عدد قليل من الإجراءات السابقة، وزيد المخزون الإجمالي للتدابير غير التعريفية بنسبة تصل إلى ١٧ في المائة تقريبا اعتبارا من عام ٢٠١٥. وكذلك، بلغت التحقيقات المتعلقة بإصلاح التجارة لعام ٢٠١٦ ذروتها، في حين بلغت القرارات النهائية المتعلقة بإصلاح التجارة أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، زاد عدد التحقيقات الجارية. ويؤكد هذا الاتجاه تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير التجارية التي تنفذها مجموعة العشرين[٩]. وعدد التدابير الجديدة المقيدة للتجارة التي نفذتها بلدان مجموعة العشرين في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧ أعلى بقليل من التدابير التي نُفِذت في عام ٢٠١٦، ولكنه لا يزال أدنى من الاتجاه الأطول أجلا الذي لوحظ عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، تظل التدابير الجديدة الميسرة للتجارة متماشية مع الاتجاه المتناقص الذي لوحظ في عام ٢٠١٦.

---

(٦) UNCTAD, "Non-tariff measures to trade: economic and policy issues for developing countries", 2013 وهو متاح على العنوان التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20121_en.pdf.

(٧) A. Nicita. and J. Seiermann, "G20 policies and export performance of least-developed countries", 2016. وهو متاح على العنوان التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/itcdtab77_en.pdf.

(٨) منذ الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تستند آلية الرصد والمراقبة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية إلى استعراضات دورية للسياسات التجارية.

(٩) متاح على العنوان التالي: https://www.wto.org/english/news_e/news17_e/g20_wto_report_june17_e.pdf.

٢٧ - ومن المرجح أن يزداد استخدام التدابير التنظيمية مع سعي البلدان إلى تحقيق الغايات الاجتماعية والبيئية الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى الشفافية والممارسات التنظيمية السليمة والتقارب التنظيمي، ولا سيما تجاه المعايير الدولية، من أجل تفادي تقويض الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة والحد من تكاليف التجارة[١٠].

الشكل ١١

تدابير تقييد التجارة، باستثناء الإجراءات الإصلاحية، ٢٠٠٩-٢٠١٦

(المتوسط الشهري)

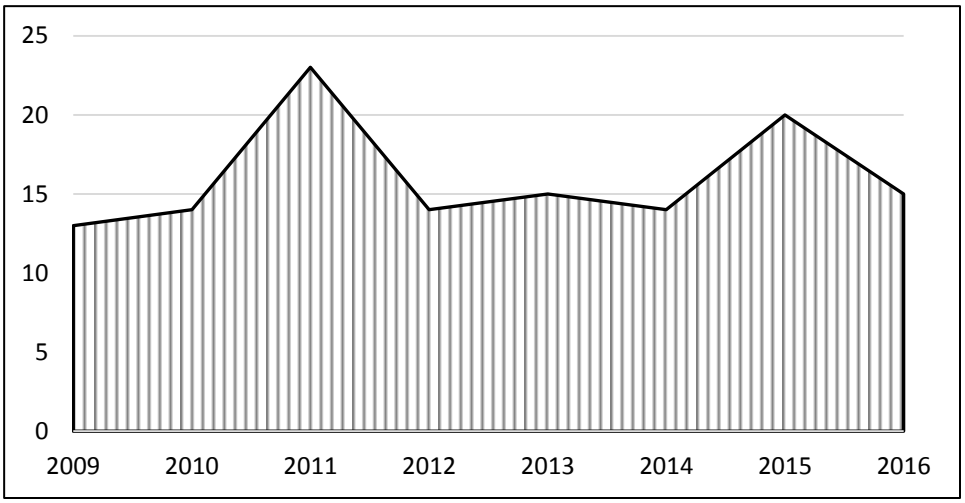

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

ملاحظة: الرقم الخاص بعام ٢٠١٦ رقم أوليّ، استنادا إلى الأرقام المتاحة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٢ - الاتجاهات السائدة في السياسة التجارية

٢٨ - على الرغم من النكسات، تحرز المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تقدما بطريقة أكثر تركيزا لكنها أقل طموحا. وقد دخل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وهو اتفاق ذو أهمية نظرا إلى آثاره الاقتصادية المتوقعة، حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٧، ويتضمن أحكاما ترمي إلى التعجيل بحركة البضائع الدولية، بما في ذلك إدارة الجمارك والتخليص الجمركي[١١]. وتوسيع الإعلان الوزاري المتعلق بالتجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات، الذي اتفق عليه في مؤتمر نيروبي الوزاري الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في طريقه إلى تأمين التنفيذ الكامل[١٢]. والنجاح في هذا الاتفاق القطاعي، علاوةً على التوقيع التاريخي على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في الدورة الحادية والعشرين

(١٠) تفيد تقديرات التحليل الذي يجريه الأونكتاد في الوقت الحالي أنه يمكن تخفيض الزيادات في أسعار المنتجات بسبب التدابير التنظيمية بنسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من خلال التقارب التنظيمي.

(١١) يذكر تقرير التجارة العالمية الصادر عن منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٥ أن النجاح في تنفيذ الاتفاق بشأن تيسير التجارة من شأنه أن يزيد من صادرات البلدان النامية بمقدار يصل إلى ٧٣٠ بليون دولار في السنة.

(١٢) يلغي الإعلان الوزاري الموسع المتعلق بالتجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات التعريفات الجمركية المفروضة على منتجات إضافية تتجاوز قيمتها ١,٣ تريليون دولار في التجارة السنوية.

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، قد مهد الطريق لإجراء جولة جديدة من المفاوضات بشأن إبرام اتفاق يتعلق بالسلع البيئية. وقد انضم إلى المفاوضات ما مجموعه ٤٦ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية، في إطار السعي إلى إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المهمة ذات الصلة بالبيئة[١٣]. أما المفاوضات المتعلقة بالخدمات، التي كانت قد همشت في السابق خلال جولة الدوحة الإنمائية، فقد أخرجت من المرحلة المتعددة الأطراف، وأدخلت في الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات، على الرغم من أنها ليست مفاوضات رسمية تجريها منظمة التجارة العالمية[١٤].

٢٩ - وقد انتشرت اتفاقات التجارة الإقليمية انتشارا سريعا على مدى العقود الماضية. وفي بداية عام ٢٠١٧، أخطرت منظمة التجارة العالمية بأكثر ٦٠٠ اتفاق من هذا القبيل، وهي الآن قيد التفاوض. ومع إبرام اتفاق التجارة الإقليمية بين اليابان ومنغوليا، وصلت منظمة التجارة العالمية إلى معلم بارز، ألا وهو: مشاركة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآن في اتفاق تجاري إقليمي واحد على الأقل.

٣٠ - غير أن الاتفاقات التجارية الإقليمية أصبحت الآن تواجه عقبات جديدة - وقد يشكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أكبر تلك العقبات[١٥]. وواجه الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين كندا والاتحاد الأوروبي مشاكل في آخر لحظة قبل قبول البرلمان الأوروبي لها في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي أوائل عام ٢٠١٧، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، وهي بصدد إعادة التفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[١٦].

٣١ - ومع ذلك، سيواصل التكامل الإقليمي أداء دور كبير في تحديد المستقبل الاقتصادي لبلايين من الناس في المستقبل المنظور، ولا سيما في العالم النامي. وقد تحول الاهتمام العالمي إلى الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة بقيادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومن الناحية الاستراتيجية، ستحدد كيفية تطور الشراكة الدور التنموي للتجارة في مختلف بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا. وكذلك، يتوقع أن تحدث المبادرة الصينية حزام واحد، طريق واحد تحولا جذريا في التجارة على نطاق آسيا في العقد القادم. وسيتضمن هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٩٠٠ بليون دولار إيجاد ممرات اقتصادية يمكن أن تيسر الحصول على الطاقة وإنشاء مجموعات صناعية.

٣٢ - وعلاوةً على ذلك، التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنهاية عام ٢٠١٧، حيث تم التوصل إلى معلم ذي أهمية خلال هذا العام هو اعتماد طرائق المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية والخدمات[١٧]. ورهنا بتنفيذ برامج الاستثمار فيما هو ملموس وغير ملموس في تيسير التجارة والنقل المصاحب لذلك، يمكن لهذه المنطقة أن تحقق زيادة كبيرة في النمو في التجارة داخلها. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذها إلى تمهيد الطريق أمام التصنيع، وتنويع

(١٣) يستحوذ المشاركون في المفاوضات على إبرام اتفاق بشأن السلع البيئية على نسبة كبيرة من التجارة العالمية في السلع البيئية، وبذلك يمثلون كتلة حرجة يمكن أن تكفل تمديد فوائد الاتفاق لتشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(١٤) إذا وصل الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات إلى كتلة حرجة من الأطراف الموقعة، على سبيل المثال، فيمكن رده إلى وضعه السابق بوصفه اتفاقا متعدد الأطراف.

(١٥) لاستعراض الاتجاهات في النزعة الإقليمية، انظر الوثيقة TD/B/64/10.

(١٦) أعربت كندا والمكسيك كلتاهما عن استعدادهما للتفاوض بشأن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

(١٧) UNCTAD, "Elements of modalities for the African Continental Free Trade Area market access negotiations on tariffs", 2015. وهو متاح على العنوان التالي: unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditc2015misc3_en.pdf.

الصادرات، والتحول الاقتصادي، وهي عوامل لازمة كي تحقق البلدان الأفريقية الغايات الطموحة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الخاصة بأفريقيا، وهي خطة عام ٢٠٦٣. وثمة فرصة كبيرة لتحقيق مكاسب من التكامل التجاري الأفريقي، حيث بلغت حصة الصادرات والواردات فيما بين البلدان النامية الأفريقية من إجمالي التجارة العالمية في عام ٢٠١٥ نحو ١٥ في المائة، مقارنةً بنسبة تراوحت بين ١٩ و ٢٠ في المائة في البلدان الأمريكية النامية وبين ٤٨ و ٥١ في المائة في البلدان الآسيوية النامية[١٨].

إطار

تطور التجارة فيما بين بلدان الجنوب

اتسم العقدان الماضيان بترابط متزايد بين اقتصادات البلدان النامية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. ففي العقد السابق على الأزمة العالمية، ارتفع حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب من خُمس التجارة العالمية إلى نحو ربعها، وهي نسبة تناهز حجم التجارة فيما بين بلدان الشمال. ومنذ عام ٢٠٠٨، تجاوزت صادرات البلدان النامية كلها إلى الجنوب صادراتها إلى الشمال.

وباستثناء عام ٢٠٠٩، عندما انهارت التجارة فيما بين بلدان الجنوب إلى جانب التجارة الإجمالية، نمت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بمعدلات تتخطى ٢٠ في المائة سنويا بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠١٢، يتباطأ نمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب تباطؤا شديدا، متأثرا بأمور منها انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي عام ٢٠١٤، توقف نمو التجارة بين بلدان الجنوب، في حين تشير التقديرات الأولية إلى أنه انخفض في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٥ في المائة تقريبا، وهو ما يمثل انخفاضا أكبر بقليل من الانخفاض في التدفقات التجارية بين بلدان الشمال والجنوب، التي انخفضت بنسبة ١٣ في المائة.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٥، بلغ حجم التجارة فيما بين البلدان النامية (فيما بين بلدان الجنوب) ٥ تريليونات دولار، مرتفعا بذلك عن ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠. وباتت البرازيل والصين والهند تستحوذ على ربع مجموع صادرات أفريقيا تقريبا، بعدما كان نصيبها منها لا يتجاوز ١٠ في المائة إلا قليلا في عام ٢٠٠٥. ففي الوقت الحالي، يشكل حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب ٥٤ في المائة من مجموع صادرات السلع و ٥٣ في المائة من الواردات، مسجلا بذلك ارتفاعا عن نسبته التي بلغت ٢٧ في المائة من الصادرات و ٣٤ في المائة من الواردات في مطلع العقد الأول من الألفية الثانية.

(١٨) *Economic Development in Africa Report 2013* (United Nations publication, Sales No. E.13.II.D.2).

الشكل ١٢

التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٠-٢٠١٥

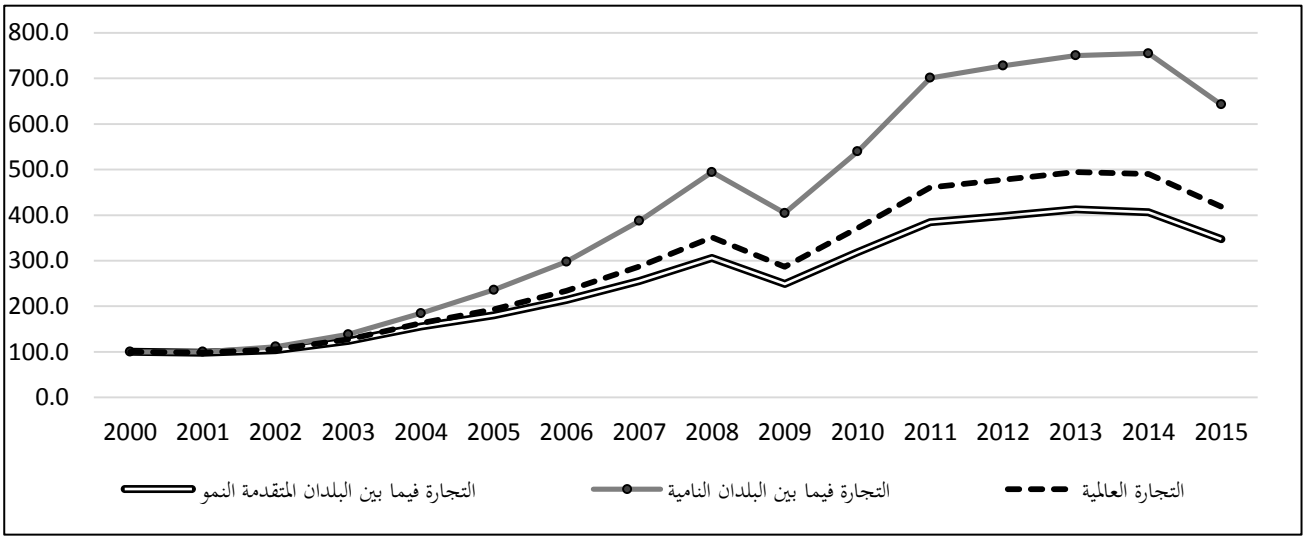

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: استنادا إلى صادرات السلع حسب فئة الدخل.

ثالثا – التجارة بوصفها هدفا للشعبوية والقومية والأحادية

ألف – أهي عودة إلى "الحالة الطبيعية الجديدة" لتباطؤ النمو التجاري؟

٣٤ – بعد عقود عديدة من زيادة التجارة بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم، ارتفع معدل التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، انخفض إلى ما دون ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٦. والمناقشات التي دارت في هذا الاتجاه موضوع مؤلفات ضخمة[١٩] تستكشف العوامل الدورية التي تحد من الطلب، لا سيما الطلب على الواردات، مثل: الركود الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة العالمية (ولا سيما في أوروبا) وزيادة البطالة وعبء الديون المفرطة الخاصة والعامة التي تؤدي إلى ضعف الاستهلاك والاستثمار.

٣٥ – وقد يعكس التباطؤ أيضا تحقيق الاستقرار في الاقتصادات الناشئة، التي شهدت الاندماج السريع لشرق آسيا وأوروبا الشرقية في الاقتصاد الصناعي العالمي. وتشير البيانات إلى أن هذا الاتجاه انقطع مؤقتا في أول الأمر بفعل الأزمة المالية العالمية، ولكن الإنتاج الدولي المتجزئ عبر سلاسل القيمة العالمية استمر حتى عام ٢٠١١. وتشير أحدث البيانات عن الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ إلى أن عملية التجزؤ الدولي توقفت في السنوات الأخيرة[٢٠].

(١٩) للاستعراض، انظر: B. Hoekman, ed., *The Global Trade Slowdown: A New Normal?*. وهو متاح على العنوان التالي: www.voxeu.org/content/global-trade-slowdown-new-normal.

(٢٠) M. Timmer, B. Los, G. de Vries, and R. Stehrer, "An Anatomy of the Global Trade Slowdown based on the WIOD 2016 Release", Groningen Growth and Development Centre research memorandum No. 162 (University of Groningen, Netherlands), 2016.

٣٦ - وعلاوةً على ذلك، حولت الزيادة في الإيرادات التي رافقت عملية العولمة المتزايدة الطلب من الأسر المعيشية تدريجيا نحو المنتجات الأقل قابلية للتداول مثل السكن والتعليم والخدمات الصحية[٢١]. ومنذ الأزمة المالية، ظلت الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة غير الماهرة في كثير من البلدان المتقدمة راكدة، وفُقد العديد من الوظائف في الصناعة والصناعة التحويلية، على الرغم من الحديث عن التعافي. ولم يعد يرى البعض أن الانفتاح التجاري استراتيجية مربحة للجميع كما كانت عليه عندما كانت التجارة تنمو بسرعة. وقد لوحظ حدوث زيادة في سياسات الحماية وفي الدعم الحكومي للصناعات المحلية في مواجهة تباطؤ نمو التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي.

باء - هل تكمن المشكلة الحقيقية في التجارة؟

٣٧ - التجارة أمر ضروري، لكنها ليست وضعا كافيا لشمول الجميع وتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن التجارة ما فتئت تحقق فوائد صافية، فستتراكم مكاسب فعلية بطريقة متفاوتة في مختلف القطاعات، عن طريق سلاسل التوريد بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية. وعلى الرغم من الاعتراف الطويل الأمد بهذا الخلل، فلم يُفعل سوى القليل من أجل تنفيذ آليات التخفيف من آثاره تنفيذا فعالا.

٣٨ - وفي ظل هذه الظروف، تُستخدم التجارة ككبش فداء. فالتراجع في فرص العمل في قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الصناعية ما برح يُعزى إلى حد كبير إلى النقل إلى الخارج وإلى زيادة المنافسة من الواردات الرخيصة. ولهذا، حدث تحول كبير في الخطاب المتعلق بنظام التجارة المتعدد الأطراف، الأمر الذي يتناقض مع عدم الثقة في التجارة والسياسة التجارية. والافتقار إلى شمول الجميع في التجارة، سواء أكان متصورا أم حقيقيا، قد أدى إلى تآكل مشروعية السياسة التجارية.

٣٩ - ومن المسلم به للغاية أن فوائد التجارة تتراكم على نحو متفاوت وأن زيادة المنافسة قد أدت إلى انخفاض في أعداد العاملين في بعض القطاعات في البلدان المتقدمة النمو. وتسلط دراسات مختلفة الضوء على ظهور الصين مصدرا عالميا باعتبار ذلك الظهور أحد العوامل المحددة للبطالة في الولايات المتحدة، لكن لا يُعزى إلى هذا العامل سوى ٢٠ في المائة فقط من حالات فقدان فرص العمل في الصناعة التحويلية في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١[٢٢]. أما فيما يتعلق بالفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، فقد خلصت دراسة أخرى إلى أن من بين وظائف الصناعات التحويلية البالغ عددها ٥,٦ ملايين وظيفة التي فقدت، يمكن عزو ٨٥ في المائة إلى نمو الإنتاجية و ١٣ في المائة إلى التجارة[٢٣]. وتقدر الدراسة أن تطبيق الولايات المتحدة مستويات الإنتاجية لعام ٢٠٠٠ على الناتج من عام ٢٠١٠ سيستلزم تشغيل أكثر من ٨ ملايين عامل إضافيين في مجال الصناعات التحويلية.

---

(٢١) H. Escaith and S. Miroudot, "World Trade and Income Remain Exposed to Gravity", in B. Hoekman, ed., *The Global Trade Slowdown: A New Normal?* pp 127-160. وهو متاح على العنوان التالي: www.voxeu.org/content/global-trade-slowdown-new-normal.

(٢٢) D. H. Autor, D. Dorn and G. H. Hanson, "Untangling trade and technology: evidence from local labour markets", *The Economic Journal*, Vol. 125 (May 2015), pp. 621–646.

(٢٣) Michael J. Hicks, and Srikant Devaraj, "The myth and the reality of manufacturing in America", Center for Business and Economic Research (Ball State University, United States of America) 2015. وهو متاح على العنوان التالي: http://conexus.cberdata.org/files/MfgReality.pdf.

٤٠ - وقد أدى التقدم التقني والتشغيل الآلي إلى الحد من الطلب على العمالة المنخفضة والمتوسطة المهارة، وهو ما حال دون زيادة أجور عمال الصناعة والصناعة التحويلية المتضررين وتسبب في مواجهتهم الكثير من المشقة والتشريد. ومع وجود ثورة صناعية جديدة في طور القيام، وعلى الرغم من نمو ناتج الصناعات التحويلية في العديد من البلدان المتقدمة النمو، يبدو أن هناك مجالا كبيرا لمواصلة هذه العملية. وتقدر إحدى الدراسات التي نشرت في عام ٢٠١٧ أن وظائف ٤٧ في المائة من العاملين في الولايات المتحدة تتعرض لمخاطر كبيرة تتمثل في فقدها نتيجة للتشغيل الآلي في المستقبل[٢٤]. وتفيد تقديرات دراسات أخرى أن ثمة نسبة مماثلة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣٥ في المائة)، واليابان (٤٩ في المائة). وفي الوقت نفسه، زادت إنتاجية العاملين ذوي المهارات العالية ودخلهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة اتساع الفجوات الكائنة في الدخول.

٤١ - ويتخلف كثير من الناس عن الركب لا بسبب التجارة، بل بسبب قلة الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعي. وتشكل المكاسب الإنتاجية السبب الرئيسي في تراجع فرص العمل في قطاعي الصناعة والصناعة التحويلية، في حين تؤدي التجارة دورا ثانويا. ومن حسن الحظ أن حل قضايا العمالة هذه، سواء أكانت ناجمة عن التجارة أم عن التكنولوجيا، متماثل عموما. وينبغي أن تحظى بالأولوية لدى راسمي السياسات المحلية البرامج الجيدة التنفيذ الرامية إلى مساعدة العاملين على اكتساب المهارات مجددا وتغيير مواطنهم للاستفادة من فوائد النمو الاقتصادي والانفتاح والتقدم التكنولوجي.

٤٢ - ينطوي الخطأ المتمثل في اعتبار التجارة المحرك الرئيسي لهذه الاتجاهات على خطر تنفيذ إجراءات سياساتية تستقطع المزايا التجارية دون التصدي للأسباب الفعلية للنمو غير المنشئ للعمالة. ولئن كانت التجارة لا تسهم في فقدان الوظائف في بعض القطاعات، فالحد من الفرص التجارية ومنع الشركات من المنافسة لا يؤدي إلا إلى عدم حصولها على التكنولوجيا الجديدة والابتكارات والتقدم، نظرا إلى انتقال الاستثمار إلى أسواق أكثر تنافسية. وعلى الرغم من تفاوت المزايا التجارية، تبين الدراسات أن التجارة يمكن أن تساعد الفقراء وأن تحقق فوائد صافية. وقد سلطت دراسة حديثة الضوء على أثر التجارة الإيجابي على الفقراء، الذي يمثله انخفاض الأسعار التي يدفعها المستهلك وزيادة الاختيارات المتاحة له، وخاصة فيما يتعلق بالسلع التجارية المتداولة تداولا كبيرا مثل الأغذية والملابس[٢٥]. وانتهت دراسة أخرى[٢٦] إلى أن التجارة مع الصين تؤدي إلى زيادة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦,٧ في المائة في الأجل الطويل، وأن الرفاه العام، حتى في المدى القصير، وعلى الرغم من منافسة الواردات الرخيصة، يزيد بنسبة ٠,٢ في المائة مع تحقيق مكاسب في جميع الولايات.

٤٣ - وعلى الصعيد العالمي، نتجت عن السياسات التجارية التوسعية زيادة التواصل والترابط بين كل من الأشخاص والبلدان الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٥،

(٢٤) Carl Benedikt Frey and Michael A. Osborne. "The future of employment: how susceptible are jobs to computerisation?", *Technological Forecasting and Social Change*, Vol. 114 (2017), pp. 254-280.

(٢٥) Fajgelbaum and Khandelwal, "Measuring the unequal gains from trade," *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 131,2016.

(٢٦) Lorenzo Caliendo, Maximiliano Dvorkin and Fernando Parro, "The impact of trade on labor market dynamics", National Bureau of Economic Research working paper No. 21149 (Washington, D.C). وهو متاح على العنوان التالي: www.nber.org/papers/w21149.

تضاعفت حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ثلاث مرات تقريبا، حتى بلغت نحو ٢٨ في المائة، أو ٤٣ في المائة داخل الاتحاد الأوروبي. وقد أدى ذلك إلى وفورات الحجم والتخصص والمنافسة التي أدت بدورها إلى السيطرة على التضخم، وتوسيع مجال الاختيار، وزيادة جودة المنتج، والانخفاض في الأسعار التي يدفعها الجيل الجديد من المستهلكين على الصعيد العالمي.

٤٤ - وقد أثبتت التجارة أيضا أنها وسيلة ممتازة لزيادة النمو الاقتصادي وتعزيزه، حيث انتشلت ما يقرب من بليون شخص من براثن الفقر المدقع. وعلى هذا النحو، ومع استمرار التطور والتحسن، يمكن أن تواصل التجارة والسياسة التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف تحقيق المكاسب للغالبية العظمى من الناس لسنوات عديدة قادمة.

جيم - تعددية الأطراف بوصفها أول أفضل خيار للنظام التجاري الدولي

٤٥ - تظل تعددية الأطراف أول أفضل خيار للنظام التجاري الدولي، والخيار الذي يشكل محوره، وبذلك تكون محركا أساسيا للتحول الاقتصادي والاجتماعي. إذ توفر إطارا من القواعد والنظم والمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن يتقيد بها جميع الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى إتاحة فرص متكافئة لجميع الدول كي يستفيد الجميع من النظام التجاري الدولي على نحو يتسم بالعدالة، سواء أكانت تلك الدول غنية أم فقيرة، وسواء أكانت كبيرة أم صغيرة. ويوفر النظام التجاري المتعدد الأطراف أيضا آليات لتسوية المنازعات تكفل الإنصاف والقدرة على التنبؤ، والأهم من ذلك، أنه يتيح حلولا للنزاعات التجارية.

٤٦ - وما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعلن التزامها بإيجاد نظام تجاري متعدد أطراف، بحيث يكون نظاما عالميا مستندا إلى قواعد ومفتوح للجميع وشفاف ويتيح إمكانية التنبؤ وشامل للجميع وغير تمييزي ومنصف، بما يتسق مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، على النحو المنصوص عليه حاليا في الغاية ١٠ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة[٢٧].

٤٧ - ويعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف المعاملة بالمثل بوصفها مفهوما أساسيا من مفاهيم العلاقات التجارية الدولية. وعدم التمييز بين البلدان التجارية، الذي صيغ في قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، مبدأ أساسي من مبادئ النظام الحديث، يضع نصب عينيه الهدف النهائي المتمثل في تحقيق تحرير التجارة. وتكفل قاعدة الدولة الأولى بالرعاية سلامة النظام من خلال توفير المساواة في الحقوق بين جميع الأطراف، بغض النظر عن القوة التفاوضية، وتقيّد السلوك التعسفي والنتائج المتحيزة في التنافس على الوصول إلى الأسواق.

٤٨ - وما برحت العولمة الاقتصادية تغيّر، من خلال توسيع نطاق سياسات التجارة الحرة، هيكل العديد من المجتمعات بسرعة غير مسبوقة. وتتيح فرصا جديدة للبعض، بينما تسبب اضطرابات لآخرين، مما يؤدي إلى نشوء مخاطر جديدة تتمثل في حدوث تقلبات اقتصادية، وهو ما يعقّد مشكلة زيادة الكفاءة جنبا إلى جنب مع زيادة عدم المساواة. أما سياسة الحماية التجارية التي يتسبب فيها الانسحاب من الالتزامات المقطوعة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، فلا يمكن اعتبارها حلا. وأما الخروج من بعض أكبر التكتلات التجارية المتعددة الأطراف، فقد يترتب عليه خطر النيل من سلامة الأداء الاقتصادي الوطني، وهو ما يحد من نطاق السلال الاستهلاكية وتوافر الخدمات الحديثة، والحد من

(٢٧) انظر القرارين ١٨٧/٧٠ و ٢١٤/٧١.

المدخلات في سلاسل القيمة الإنتاجية. ومن منظور سلاسل القيمة، يؤدي حظر الحصول على مدخلات مستوردة أرخص سعرا أو أعلى كفاءة إلى الحد من القدرة التنافسية للشركات المصدرة في الداخل. وسيُؤدي إدارة البلدان الصناعية والبلدان الناشئة والبلدان النامية وأقل البلدان للتوترات الناشئة عن التفاعلات الاقتصادية المكثفة من عدمه، وكيفية فعل ذلك بالتأكيد إلى تحديد نطاق العولمة الاقتصادية واستدامتها.

٤٩ - إن حل هذه المعضلة لا ينبغي أن يكون الحد من التجارة، في إطار النزعة الانفرادية والانعزالية، بل تحسينها، في إطار مبدأي شمول الجميع والإنصاف. بيد أن التجارة وحدها لا تكفي لتمكين البلدان من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تصاحبها مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية من أجل أن تكون شاملة للجميع ومستدامة، وأن تصاحبها برامج اجتماعية من أجل ضمان معاملة من تخلفوا عن الركب بإنصاف.

٥٠ - وعلى العكس من ذلك، ثبت مرارا أن سياسة الحماية تؤدي إلى توليد الشعور بالاستياء بين البلدان، وهو ما يؤدي إلى الضغط على العلاقات الدولية، الأمر الذي أفضى من الناحية التاريخية إلى مواجهات اقتصادية وسياسية بل حتى عسكرية. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يعترف بهذه المشاعر وأن يتصدى لأسبابها. ولئن كانت التجارة قد أثبت أنها قوة هائلة لتحقيق التنمية والتمكين الاقتصادي، فيجب أن تعبر الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية عن قضيتها بطريقة متسقة وحماسية من خلال تسليط الضوء على مبدأ عدم التمييز من خلال تعددية الأطراف.

٥١ - وعلاوةً على ذلك، لم يعد بالإمكان حل معظم المسائل المستجدة بطريقة أحادية. فتدهور محيطاتنا أو أسباب وآثار تغير المناخ الذي يهدد قدرة عدد كبير من الناس على أن يحيوا حياة كريمة لا يمكن أن تجد حلا بأي طريقة أخرى غير توافق الآراء العالمي. إذ تتطلب تلك المسائل إجراءات منسقة وجماعية وتنفيذها على الصعيد العالمي. ويشكل النظام التجاري المتعدد الأطراف إطارا ومنتدى لهذا الغرض. وفي الواقع، على الرغم من تجمد الوضع في بعض المجالات، فما فتئت تتحقق التوصل إلى اتفاقات بشأن طائفة واسعة من المسائل، مثل تيسير التجارة، وتكنولوجيات المعلومات، وإعانات التصدير في إطار منظمة التجارة العالمية.

رابعا - التجارة من أجل التنمية: خلق فرص في أزمنة يشوبها عدم اليقين

ألف - تنشيط السياسة التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف

٥٢ - في ظل ضعف التجارة والتعافي الاقتصادي في أعقاب الكساد الكبير، ينبغي ألا تلجأ السياسة التجارية إلى اتباع نُهج حمائية متطلعة إلى الداخل. بل على العكس من ذلك، من شأن اتباع نهج متماسك أن يحقق التمكين في البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية بحيث تستفيد جميع البلدان من النمو التجاري استنادا إلى مواطن القوة التنافسية بها ومشاركتها في التجارة العالمية.

٥٣ - وفي مواجهة التحديات الدائمة التغير والتطور في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تصاعد الشعور القومي الذي يدعمه الخطاب المناوئ للتجارة، ينبغي أن تستهدف سياسات التجارة الدولية زيادة الرفاه الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع وأهداف التنمية المستدامة من خلال التجارة الدولية والأدوات والصكوك المتصلة بها. وفيما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية، لن يشجع أي موقف ناشئ من

مواقف السياسة التجارية في هذا الصدد البلدان الأضعف من الناحية الاقتصادية على تجنب التعددية لصالح الصفقات التجارية الثنائية، لأن هذا المنحى الأخير من المحتمل أن يمثل صفقات تجارية غير عادلة. وفي حين أن جاذبية الوصول التفضيلي لاقتصاد رئيسي قد تغري البلدان الأصغر حجما على الانفتاح على مثل تلك الصفقات، فآثار ذلك التي تتراوح من آثار متوسطة إلى طويل الأجل على تلك البلدان يمكن أن تشمل فقدان القدرة التنافسية وتكبدها خسائر في الإنتاج الصناعي وفي الوظائف.

٥٤ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يظل اختتام جولة الدوحة الإنمائية بنتائج إنمائية ذات أهمية، مثل الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، هدفا رئيسيا. وقد ورد العديد من المواضيع الرئيسية في مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية أيضا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثل إلغاء الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. وأمام أعضاء منظمة التجارة العالمية تحد يتمثل في ضمان إحراز تقدم ملموس في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية.

٥٥ - وتشمل الاتفاقات التجارية الحديثة العهد قضايا جديدة، مثل معايير الصحة والسلامة، وحقوق الملكية الفكرية، والمعايير البيئية، والمساواة بين الجنسين، والقواعد الخاصة بالتجارة في الخدمات، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي. وإدراج هذه المسائل لا يؤثر على الطريقة التي تجرى بها المفاوضات فحسب، بل تترتب عليه أيضا آثار اجتماعية واضحة. فعلى سبيل المثال، تسلط منظمة العمل الدولية الضوء على أن الاتفاقات التجارية التي تتضمن أحكاما تشجع العمالة النسائية تعزز الحوار الاجتماعي بشأن ظروف العمل.

٥٦ - وبغية كفالة العدالة في التجارة، يمكن أن تُتاح إمكانية توسيع نطاق الاتفاقات بحيث تتضمن تدابير مصممة للتصدي لعوامل معينة تقوض الترتيبات الاجتماعية المحلية. وبعض هذه التدابير، مثل مكافحة الإغراق وضمان وسائل الانتصاف، شائع بالفعل. وستؤدي معالجة مسألة التدفقات التجارية التي تثير قضايا العدالة في التوزيع التي ترجع إلى التباينات الكبيرة في حقوق العمال أو المعايير البيئية، على سبيل المثال، إلى حرمان الشعبويين من فرصة توجيه انتقادات واسعة النطاق إلى التجارة برمتها.

٥٧ - وعلاوةً على ذلك، قد لا يكفل الإقرار بتباين المشاركين تنفيذ الالتزامات تنفيذا متطابقا، لكن من شأنه أن يطمئن الذين يقولون بعدم عدالة المنافسة بأنها عادلة، مع تحقيق أهداف ذات أهمية في الوقت نفسه. وأيا كانت الفوارق الدقيقة الخاصة في سياسة ما، فمن الضروري أن تمثل السياسات المحلية مجموعة متسقة ومتكاملة التدابير (بما في ذلك المعايير المتعلقة بجملة أمور منها البيئة والمنافسة وحماية المستهلك والعمل ونوع الجنس) التي تعزز التوصل إلى نتائج منصفة وشاملة للجميع ومستدامة.

٥٨ - وكذلك، حتى يتسنى جني ثمار عملية التكامل التجاري ليس فقط من حيث المكاسب الاقتصادية، بل أيضا في مجال التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، من المهم أن يتسم النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل متزايد بالاتساق المؤسسي فيما بين شبكة من المؤسسات المتعاونة العابرة للحدود الوطنية، التي تنفذ أنشطتها التجارية وفقا لقواعد ملزمة ومعايير ومبادئ توجيهية والتزامات غير ملزمة بالكامل. ولا يزال من الضروري للغاية أن تبقى منظمة التجارة العالمية، محورا أساسيا في نظام تجاري متعدد الأطراف تفاعلي وتعاوني. وفي الوقت نفسه، ينبغي إحراز تقدم في المحافل الدولية ذات الصلة في مجال النهوض باستراتيجيات تعزيز التجارة التي تعالج الشواغل الاجتماعية الاقتصادية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والاستدامة البيئية.

باء – النزعة الإقليمية والتنمية

٥٩ – يمكن للتكامل الإقليمي أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في تنسيق المبادرات الإنمائية وتعميمها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢٨]، ولا سيما من خلال أداء دور الحفاز للحد من الحواجز التجارية، وتنفيذ إصلاحات في السياسات، وتخفيض تكاليف التجارة، وزيادة مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وفي الواقع، ثمة اعتراف متزايد بالمكاسب الكبيرة في الرفاه التي يمكن تحقيقها من خلال التكامل الإقليمي الذي يضمن مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية[٢٩].

٦٠ – ويمكن أن توسع الاتفاقات التجارية الإقليمية الأسواق بصورة هائلة أمام البلدان النامية الأصغر حجما، وهو ما يزيد من المنافسة ويحسن الإنتاجية والابتكار. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى تنفيذ نهج كلية ومتكاملة لازمة لبناء القدرات الإنتاجية، على النحو المبين في الفقرتين ٥٨ و ٦٨ من مافيكيانو نيروبي، يتيح ظهور سلاسل القيمة الإقليمية فرصا ذات أهمية، ولا سيما من حيث أنها تمثل نقاط انطلاق للشركات الصغيرة التي تشكل أغلب مكونات قطاعي الصناعة والصناعة التحويلية في العديد من البلدان النامية. ومن المرجح أن يكون التكامل الإقليمي في سياق سلاسل القيمة العالمية سبيل تحقيق النمو الموجه نحو التصدير، ومن ثم، أداة من أدوات السياسة الإنمائية.

٦١ – ويمكن أن يكون التكامل الإقليمي الشامل وسيلة لتنسيق التدابير غير التعريفية، التي تدفعها الأهداف السياساتية غير التجارية، مثل معايير الجودة والسلامة، وثمة تزايد في تلك التدابير. ومع ذلك، لها أيضا دور حاسم في تحديد شروط الوصول إلى الأسواق، لأن الامتثال يكون، في كثير من الأحيان، شرطا لا غنى عنه من أجل التصدير إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويمكن الحد من الآثار السلبية المحتملة لتكاليف الامتثال من خلال المواءمة (إيجاد تعريف مشترك لكل من الأهداف السياساتية والمتطلبات التقنية) أو الاعتراف المتبادل (مثل قبول التدابير المطبقة في كلا البلدين من باب المعاملة بالمثل). وتنفيذ هذه العمليات أيسر في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية بسبب زيادة الثقة بين الأعضاء وتقديم المساعدة التقنية من أجل زيادة القدرة على الامتثال.

٦٢ – وفي السنوات الأخيرة، مضت المفاوضات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة بوتيرة أسرع نسبيا على الصعيد الإقليمي، مع تزايد عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تتضمن أحكاما تهدف إلى معالجة الشواغل البيئية والاجتماعية والإنمائية. وقد تحقق الانتشار بوجه خاص مع إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية المعاصرة[٣٠].

٦٣ – وعلى النحو الذي حدده مافيكيانو نيروبي، ثمة حاجة إلى كفالة عدم تعميق التكامل الإقليمي على حساب النظام التجاري المتعدد الأطراف[٣١]. إذ ينبغي أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية متسقة مع تعزيز ذلك النظام، وينبغي أن تسهم في ذلك، حيث إنها منفتحة على إدراج الالتزامات

---

(٢٨) *UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2016* (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.3), p.7.

(٢٩) *UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2015* (United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.2).

(٣٠) انظر الوثيقة TD/B/64/5.

(٣١) انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة TD/519/Add.2.

المتعددة الأطراف الحالية والمستقبلية المحتملة، وينبغي أن تبقى الأحكام الواردة فيه متسقة مع الالتزامات ذات الصلة في إطار منظمة التجارة العالمية[٣٢].

٦٤ - ويمكن أن توفر زيادة التكامل الإقليمي أيضا أساسا أكثر استقرارا للنظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف؛ وفتح قنوات اتصال إضافية فيما بين البلدان النامية؛ وزيادة المعرفة بالقدرات المتاحة في البلدان النامية والثقة فيها؛ وتشجيع التنسيق والاتساق في السياسات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالبلدان النامية.

جيم - شبكات الأمان الاجتماعي الأوسع نطاقا

٦٥ - كي تعالج كما ينبغي تظلمات الأشخاص الذين يتضررون من التجارة والتقدم التكنولوجي، يجب أن تصوغ الآليات المختصة السياسات التي تعوض المتضررين وتعيد إدماجهم وأن تمولها وتنفذها. فالعديد من البلدان لا تزال محتفظة بالحماية الاجتماعية وبرامج إعادة التدريب، ولكن في كثير من الحالات، لم توسعها كي تستوعب الثورة التكنولوجية والتوسع في التجارة العالمية على مدى العقود القليلة الماضية. ومن خلال توسيع نطاقها لتشمل العناصر المتصلة بالتنقل والإسكان والتعليم وتنمية المهارات والائتمان، يمكن لهذه البرامج أن تلبي الحاجة إلى قوة عاملة أكثر قدرة على التكيف وقادرة على الانخراط في العمل المتزايد الاعتماد على المهارات أو الحوسبة أو الخدمات. وقد قدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمحة عامة ونقدا للأنواع المختلفة من هذه البرامج[٣٣].

٦٦ - وعلاوةً على ذلك، قد يشير إدخال تكنولوجيات جديدة إلى نهاية وفرة اليد العاملة غير الماهرة بوصفها ميزة نسبية للسلع المصنعة الكثيفة اليد العاملة. وتعاني العديد من البلدان النامية من ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي تتطلب ما يعادلها من معدلات فرص العمل. والاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والبرامج الاجتماعية، على النحو الذي تروج له أهداف التنمية المستدامة، هو أيضا أولوية من أولويات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إذا أرادت تنويع صادراتها بإدخال السلع المصنعة.

دال - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٦٧ - سوف تؤثر التغييرات المستمرة والضعف المستمر في التجارة الدولية على فرص التنمية سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث أهداف التنمية المستدامة. وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها إجراءات ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية لرواج التجارة العالمية، وينبغي التعامل معها بوصفها الأساس لبناء مستقبل السياسة التجارية. وعلى وجه الخصوص، يدعو الهدف ١٧ تحديدا إلى تيسير إدماج البلدان الأفقر في الاقتصاد العالمي، بوسائل منها مضاعفة نصيب أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

---

(٣٢) من قبيل المادة الرابعة والعشرين أو شرط التفويض في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

(٣٣) International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, *Making Trade an Engine of Growth for All: the Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment* (April 2017). وهو متاح على العنوان التالي: www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/04/08/making-trade-an-engine-of-growth-for-all.

٦٨ - وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأهداف الإنمائية للألفية قد تحققت لأن فترة تنفيذها تزامنت مع فترة من النمو الاقتصادي العالمي القوي والاندماج السريع للعديد من البلدان النامية في اقتصاد الصناعات التحويلية العالمي. وتواجه أهداف التنمية المستدامة، وإن كانت تتسم بالضرورة بمزيد من الطموح مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، بيئة اقتصادية وجيوسياسية يشوبها مزيد من عدم اليقين. وبالنظر إلى الاتجاهات الأخيرة في التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، يكون من المحتمل أن تواجه أهداف التنمية المستدامة بعض العراقيل.

٦٩ - وعلاوةً على ذلك، كثيرا ما يُخشى، في أعقاب التقدم الكبير المحرز في التجارة والوصول إلى الأسواق الذي تحقق في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أن تتراجع مكانة التجارة في الاستراتيجية الإنمائية المعاصرة. وفي الوقت الحالي، تتسم التعريفات الجمركية التي تطبقها الاقتصادات المتقدمة النمو على العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا بالانخفاض إلى حد كبير، ولم يطرأ تغير كبير في السنوات الأخيرة على متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على منتجاتها الرئيسية، التي تناولتها الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل ذلك نجاحا للأهداف الإنمائية للألفية، ولكن كما ذكر أعلاه، يمثل غياب مبادرات تجارية جديدة أزمة نوعية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧٠ - ولا يزال هناك الكثير مما يتعين انجازه؛ فتعريفات الاستيراد المطبقة على قطاعات رئيسية لا تزال مرتفعة، بسبب استبعاد الملابس من نظام الأفضليات المعمم الذي تتبعه الولايات المتحدة مع البلدان الآسيوية من أقل البلدان نموا مثل بنغلاديش وكمبوديا. ومعظم الصادرات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من أقل البلدان نموا إلى البلدان النامية الأخرى لا تستفيد من الأفضليات، مع بعض الاستثناءات المهمة[٣٤]. وإضافة إلى ذلك، انتشرت التدابير غير التعريفية، وهي تشكل عقبات كبيرة أمام التجارة العالمية. وتظل الصادرات فيما بين بلدان الجنوب من أقل البلدان نموا متركزة في الوقود والمعادن، وهناك إمكانية كبيرة لتحقيق التنويع الذي يشمل مزيدا من المنتجات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة مثل صناعة الأغذية التحويلية أو الصناعة التحويلية الخفيفة.

٧١ - وفي ظل الإطار الراهن، يقع تحقيق التنمية المستدامة إلى حد كبير ضمن نطاق السياسات الوطنية. بيد أنه إذا كانت البلدان تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها، فمن الممكن أن تدعم القواعد التجارية المناسبة هذه الاستراتيجيات، وأن تتيح إطارا للأهداف الطويلة الأجل. ويمكن أن تصمم القواعد التجارية كي تحقق: الحد من أوجه عدم اليقين في السياسة التجارية؛ وتعزيز التحول الهيكلي للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض و/أو التي تعتمد على السلع الأساسية؛ واستحداث تدابير ومعايير تنظيمية (في مجالات منها الصحة والبيئة وسياسة المنافسة) تعزز ولا تقوض التدفقات التجارية للبلدان النامية؛ واتخاذ تدابير في مجال السياسات من أجل تحقيق التجارة الشاملة للجميع (كما هو الحال فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرأة، والشباب، والأشخاص الضعفاء).

٧٢ - وبأخذ كل شيء في الاعتبار، يمكن القول إن حالة عدم اليقين التي تشوب الاقتصاد العالمي حاليا والحاجة إلى استراتيجيات إنمائية أكثر شمولا للجميع وأكثر استدامة يتطلبان التزامات أقوى في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ونظرا إلى أنه من غير الممكن التأخر في تنفيذ خطة

(٣٤) أعلنت تايلند وتركيا وجمهورية كوريا وشيلي والصين والهند أنها نفذت معاملة خاصة للواردات من أقل البلدان نموا.

التنمية المستدامة، فمن المهم أن يحسن النظام التجاري تنفيذها، لا من حيث النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا من حيث النمو الشامل للجميع والمستدام.

خامسا – الاستنتاج

٧٣ – أثر الانخفاض الذي طال أمده في التجارة العالمية في أعقاب الأزمة مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، الذي استمر حتى عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تأثيرا مباشرا في قدرة البلدان في جميع أنحاء العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجاء مصحوبا بشواغل متزايدة بشأن تأثير زيادة الانفتاح التجاري والهجرة والعولمة برمتها. وسيكون أداء التجارة العالمية في عام ٢٠١٧ وما بعده استجابة لاحتمال زيادة عدم اليقين في السياسات ولتنفيذ السياسات التجارية المتطلعة إلى الداخل، على وجه الخصوص. ولا بد من أن يعالج المجتمع الدولي هذه الشواغل الرئيسية إزاء تعافي التجارة الدولية. ومن شأن النهوض بجدول أعمال جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية والتقدم المحرز بشأن الأبعاد الإنمائية للمفاوضات في المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة أن يمثل دفعة تشتد الحاجة إليها صوب تحقيق قدر أكبر من اليقين في السياسات وتعزيز قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على المساهمة في نتائج التنمية المستدامة.

٧٤ – وينبغي وضع السياسات التجارية بطريقة تجعل التجارة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة شاملة للجميع ومستدامة على حد سواء. وينبغي أن تكون الشواغل الاجتماعية والبيئية موضوع سياسات تتسم بمزيد من الطابع الكلي وتتناول أنماط الإنتاج والاستهلاك على السواء، من قبيل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وفي سياق عملية وضع السياسات، يجب أن تتناول استراتيجيات تعزيز التجارة بوضوح الشواغل الاجتماعية الاقتصادية والإنمائية مثل الحد من الفقر، وتوفير فرص عمل، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. وينبغي، قبل كل شيء، أن تكون التنمية المستدامة، التي يمثلها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، محور تركيز الاستراتيجيات التجارية.